التركيب والدلالة في كتاب

"المعنى والتوافق، مبادئُ لتأصيل البحث الدلالي العربي"

للباحث محمد غاليم

الطالب الباحث: عبد الرحيم خلدوني

طالب سلك الدكتوراه بجامعة القاضي عياض، كلية اللغة العربية

المغرب

- **Summary**:

This article presents the relationship between syntax and semantics white GHALIM (1999).

If syntax studies sentences structures and the structural relationships between categories, then semantics determines the lexical properties and relationship between them in sentences. If this idea is true, we can argue that syntax and semantics have an integral relationship.

We adopted the descriptive approach to solve the research problem of the relationship between syntax and semantics.

- **ملخص البحث:**

نعرض في هذا المقال بعض مظاهر التوافق بين التركيب syntax والدلالة semantics في النحو التوليدي التحويلي انطلاقا من تصور الباحث اللساني محمد غاليم في كتاب" المعنى والتوافق، مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي"

فإذا كان التركيب يدرس بنية الجمل والعلائق التركيبية بين المقولات المعجمية والمقولات الوظيفية، فالدلالة تحاول تحديد معاني هذه المقولات وسماتها، ومن ثم فلا يمكن فصل التركيب عن الدلالة في دراسة اللغة.

وقد حاولنا أن نبين ذلك انطلاقا من سؤال إشكالي صيغ على النحو الآتي:

- أين يتجلى التوافق بين التركيب والدلالة في كتاب المعنى والتوافق؟

وللإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، وحسب طبيعة الموضوع، اعتمدنا بعض الآليات والخطوات المستوحاة من المنهج الوصفي.

كلمات مفاتيح: التركيب، الدلالة، التوافق، العلاقات الدلالية، البنيات التركيبية.

- **مقدمة**

يشكل التركيب والدلالة مستويين لسانيين مهمين في دراسة اللغة في إطار النحو التوليدي التحويلي الذي شكل تحولا مهما في تاريخ اللسانيات؛ بحيث انتقل الدرس اللساني من المنهج الوصفي مع البنيوية إلى المنهج التفسيري، ونلاحظ أنّ تشومسكي N.Chomsky في كتابه البنى التركيبية syntactic structures (1957) لم يول أهمية لدراسة المعنى بقدر ما ركز على دراسة تركيب اللغة، لكن إذا تتبعنا النماذج التوليدية الأخرى، بدءا بعمل كاتز وفودور(1964) ثم بعده عمل تشومسكي(1965) فسنلاحظ نوعا من الاهتمام بالدلالة إلى جانب التركيب في النحو التوليدي التحويلي، وذلك بعد الانتقاد الذي تعرض له نموذج (1957) وبعد بروز أسئلة حديثة فرضتها سياقات معرفية معينة. وفي السياق نفسه ظهرت دراسات توليدية اهتمت بالمعنى ونخص بالذكر: كاتز وبوستل كما بيّن ذلك غاليم (1999).

ويمكن اختصار تاريخ الدلالة الحديثة في الإطار التوليدي التحويلي إجمالا في اعتباره تاريخ النظر في مشكل أوليات المعنى ومبادئ تأليفه هذا من جهة، ومن جهة ثانية مشكل التوافق بين التمثيل الدلالي والتمثيل التركيبي، فالمشكل الثاني يتعلق بالنظرية المعيار1965 على الخصوص في كيفية "تقسيم العمل" بين القواعد التركيبية والقواعد الدلالية لإقامة توافق بين معاني الجمل وصورها، وارتبط الاختلاف بعدد البنيات الوسيطة بين الصوت والمعاني المفترضة في الاشتقاق النحوي وخصائصها والقواعد الرابطة بينها، وهذا ما بينه الباحث في الفصل السابع من كتاب المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي.

1. تركيب و دلالة أم تركيب دلالي؟

يوضح الباحث – في إطار العلاقة بين التركيب و الدلالة– أنّ أول نظرية اهتمت بهذا الموضوع تلك التي قدمها كاتز و فودور(1963)، بافتراض مكون دلالي تأويلي يرتبط بالبنية التركيبية، وذلك عن طريق مكونين فرعين هما: القاموس وقواعد الإسقاط، فالمعجم يسند إلى الوحدات المعجمية قراءات دلالية وهي مجموعة من القواعد تضم تمثيلات دلالية للمركبات والجمل، أما قواعد الإسقاط فهي الآلية الأساس في الربط بين الدلالة والتركيب، وقد قسم كاتز و فودور هذه القواعد إلى قسمين:

قواعد أولى تنطبق على البنيات النووية التي تولدها القواعد المركبية والتحويلات الضرورية، **أما الثانية** فتنطبق على البنيات المشتقة التي تنتج عن التحويلات الاختيارية مثل النفي و الأمر والاستفهام، والتحويلات المعممة مثل الصلة والعطف.

يتضح انطلاقا من هذه المعطيات أن صورة هذا المكون الدلالي قد استقرت في النحو عند كاتز وبوسطل (1964)، ثم تشومسكي(1995) وخاصة بإلغاء النوع الثاني من قواعد الإسقاط لأن التحويلات لا تغير في معنى البنيات التي تنطبق عليها، فأعيدت صياغة التحويلات الاختيارية عن طريق إدخال عناصر مثل النفي والاستفهام في البنية العميقة بواسطة قواعد مركبية كما أمكنت التحويلات المعممة عن طريق افتراض قواعد مثل:

ج ⟵ ج وبذلك أصبحت البنية العميقة المستوى التركيبي الوحيد الوارد في عملية التأويل الدلالي مثلما تعتبر البنية السطحية المستوى الوارد في عملية التأويل الصوتي، وافترض شومسكي أن التوافق بين دلالة التعابير وصورها يتم بتوسط مستوى البنية التركيبية، كما يظهر من الصورة التي استقر عليها النحو سنة 1965في النظرية المعيار[1]:

(1) صورة ممثلة للنحو في نموذج (1965)

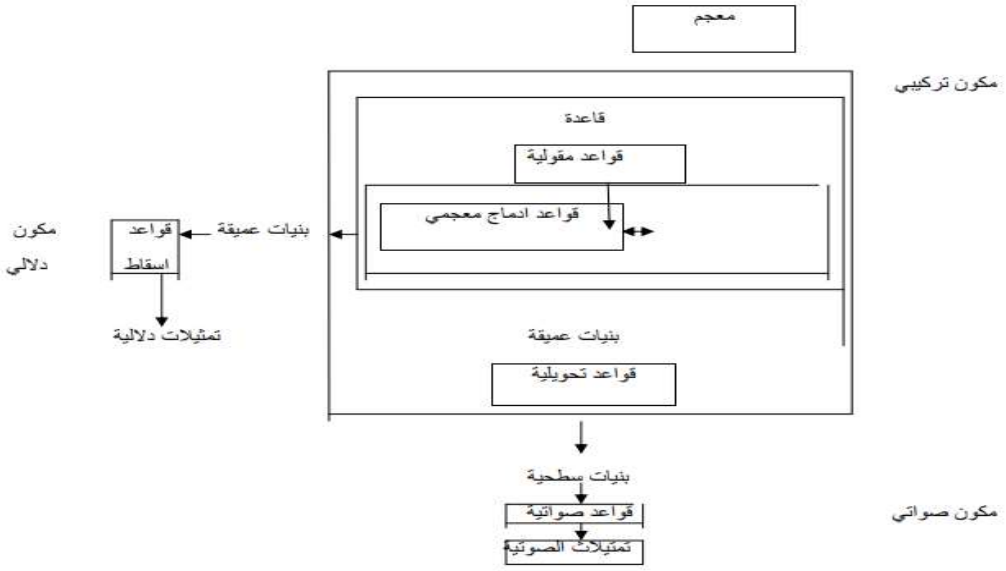

وقد مثل عمل من كروبر(1965)و(1967)و(1976) و فليمور(1968) Fillmore أول محاولة لافتراض تصور مخالف لتصور النظرية المعيار بخصوص العلاقة بين الدلالة و التركيب، خاصة في افتراضهما أن البنية العميقة هي التمثيل الدلالي و أنه لا حاجة إلى مستوى بنية عميقة تركيبية مستقلة تتوسط بين المعنى و الصورة، و هو افتراض مشترك بين أتباع الدلالة التوليدية رغم اختلاف معالجاتهم، ويعتبر كروبر(1976) نظريته الدلالية نظرية توليدية في مقابل النظرية الدلالية التأويلية التي اقترحت منذ1963، و استقرت صورتها في النظرية المعيار، وتكمن توليدية نظرية كروبر حسب الباحث في افتراضه "مستوى تمثيليا" أعمق من مستوى البنية العميقة في النظرية المعيار، وسماه **"البنية المقولية قبل المعجمية"** وهو المستوى الذي تولد فيه البنيات التحتية التي ترتكز على التأويل الدلالي. فالتركيب ليس نسقا صوريا يدرس باستقلال عن النسق الدلالي، إنما يمتلك النسقان معا نفس التمثيل في المستوى المقولي- قبل المعجمي. ويسمح هذا الإطار حسب كروبر بمعالجة طبيعة الكلمات وتعالقها دلاليا أو تركيبيا، وعلى رأس ذلك العلاقات المعجمية بين الأفعال التي تعتبر المتغيرات الرئيسة التي تقوم عليها الصورة التركيبية للجمل، ويحدد تركيب الأفعال عن طريق تخصيصات في المعجم، وهي تخصيصات تعين سياق الفعل باعتماد المقولات المولدة في البنية قبل المعجمية، وبذلك تأتلف القيود التركيبية والاعتبارات الدلالية لتحديد طريقة استعمال الفعل.

يفترض كروبر تفكيك الأفعال في مستوى البنية المقولية قبل- المعجمية إلى مجموعة من الأوليات الدلالية يسميها مقولات قبل- معجمية عن طريق قواعد مقولية قبل- معجمية غير سياقية، ويمثل الباحث لهذه القواعد بالقاعدة (2) كما يلي:

.2

$$ف \leftarrow \{\text{حركي، استمراري}\} + \{\text{وضعي، ملكي، تعييني}\}$$

أما القيود السياقية التي تضبط تركيب الأفعال فتخصص في المعجم[2] باعتبارها سياقات معجمية تحدد عملية إلصاق الوحدات المعجمية المعنية بالبنيات المقولية قبل المعجمية. ويقدم الباحث مثالا لذلك بحيث افترض تفكيك فعل مثل "**طار**" في مستوى البنية قبل المعجمية أنه يتكون من مقولتين هما: وضعي وحركي باعتباره فعلا حركيا كما تبين ذلك البنية التالية:

(3)

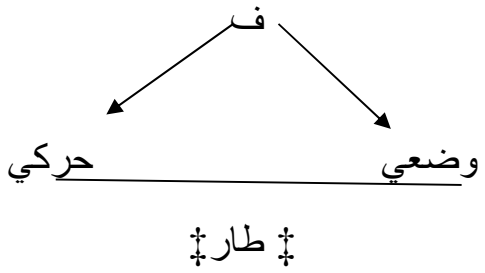

وهي بنية تعني أن طار يلتصق بالبنية التي تعلوها العجرة ف، أي أن سياق طار يتزامن مع ف .

أما بالنسبة لقاعدة النحو فهي تقوم على مجموعة من القواعد المقولية قبل المعجمية غير السياقية ذات طبيعة تركيبية دلالية[3]، أي أشجارا عناصرها النهائية أوليات دلالية و ليس وحدات معجمية. وتشكل هذه البنيات دخلا موحدا للتأويل/الحساب الدلالي الذي يقوم برصد العلاقات والخصائص الدلالية مثل التكافؤ والاستلزام و التناقض،وللتأويل التركيبي الذي تقوم به التحويلات قبل الإلصاق المعجمي وبعده، ثم تطبق القواعد الصواتية للوصول إلى جمل مقولة سطحية وتكون صورة النحو كالآتي:

(4)

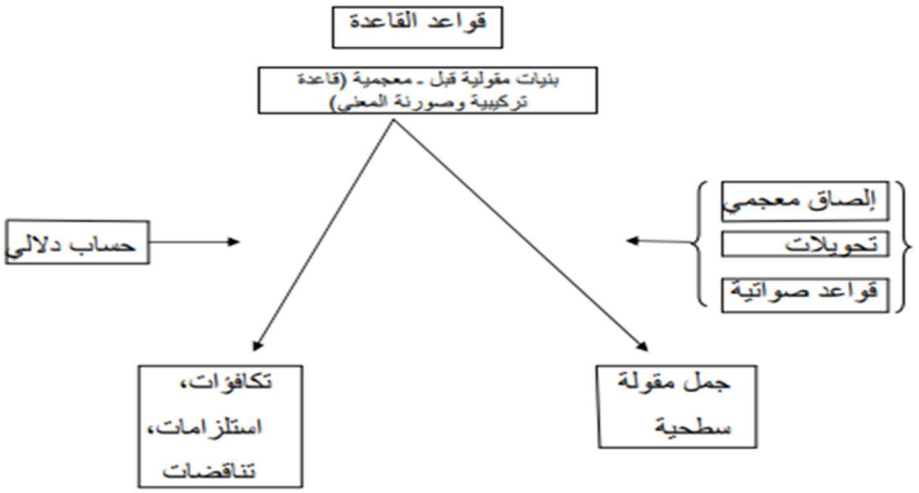

())

يتضح- هنا أن كروبر – حاول توضيح الكيفية التي يتم فيها الربط بين البنيات التركيبية والعلاقات الدلالية في مستوى ذي طبيعة دلالية وتركيبية في الوقت نفسه وهو مستوى البنيات قبل- المعجمية بتعبير الدكتور غاليم. وهذا الافتراض يلغي البنية العميقة التركيبية التي تتوسط بين معاني التعابير وصورها.

وبعد افتراض كروبر، وفي السياق نفسه، أورد الباحث تصور فليمور (1968) (1975) بحيث افترض أنّ النحو قائم على مكون قاعدي ذي طبيعة دلالية أساسها علاقات حالية(case relationships) يعتبرها فليمور حدودا أولية للنظرية.

وتقوم البنية القاعدية للجمل على قضية (ق)(proposition) و هي مجموعة من العلاقات المجردة من الزمن بين الأفعال و الأسماء و على موجه (modality)الذي يتعلق بالجملة كلها، ويشمل ظواهر كالنفي والزمن والوجه (mood) والجهة (aspect)، و بذلك تكون أول قاعدة في المكون القاعدي هي:

- ج⟵ موجه +ق

وتحلل ق إلى محمول (فعل) تتلوه مقولة أو أكثر من مقولات الحالية (ح) كالتالي:

- ق+ف+ح1+.. .+ح ن

وتتكون كل حالة من سمة حالية (kasus)(سح) ومركب اسمي، فتكون البنية القاعدية للجملة كالتالي:

(5)

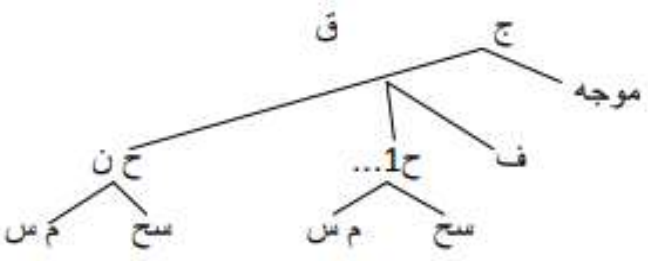

وتشمل الحالات لائحة كلية فطرية من التصورات تعيّن بعض أنماط الأحكام التي يمتلك البشر القدرة على إطلاقها، ومن هذه الحالات المنفذ والأداة والمكان والموضوع(...) إلخ[4].

أما البنية الحالية في المكون القاعدي فيعتبرها الباحث محددة للعمليات التركيبية التي تتمثل في انطباق عدد من التحويلات تنقلها إلى بنيات تركيبية سطحية. ومن هذه التحويلات اختيار الفاعل (subjectivization)واختيار المفعول (objectivization).فيتم اختيار الفاعل بنقل مركب من المركبات الحالية إلى يمين الموجه تحت ج مباشرة، وهو المركب الذي يعلو المركبات الحالية الأخرى في السلّمية، فيفقد هذا المركب سمته الحالية. كما أن اختيار المفعول يتم بنقل مركب حالي إلى المكان الواقع بعد الفعل مباشرة، مع تخلي هذا المركب عن سمته الحالية أيضا. ثم تنطبق قاعدة أخرى تدمج خصائص الموجه، وخاصة الزمن، في الفعل لنصل بعد هذه العمليات إلى بنية تركيبية مشتقة[5].

ويؤكد الباحث ارتباط عمل فيلمور(1968) وكروبر (1976) بالدلالة التوليدية، وذلك من حيث الاشتراك في الافتراض القائل: إن البنية العميقة هي التمثيل الدلالي. فبخلاف موقف استقلال التركيب اعتبر الدلاليون التوليديون أن هناك استمرارية

(continuum) بين التركيب والدلالة، إذ لا يوجد تمييز واضح بين الظواهر التركيبية والظواهر الدلالية، أو إن دراسة الصورة المنطقية للجمل لا تنماز عن دراسة النحو، ف" البنية النحوية التحتية للجمل هي صورتها المنطقية"(اندرسون1975 ص23-24) ومن ثمة ما سماه سورن seuren(1974) بالتركيب الدلالي الذي يقر بأنه ليس هناك مكون دلالي ولا بنية تركيبية. فالبنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، والقواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالي إلى بنية سطحية[6]

- **استنتاج:**

خلص الباحث إلى أنّ الدلالة التوليدية افترضت – بخصوص الربط بين معاني التعابير اللغوية و صورها– وجود نسق واحد من القواعد هو " التحويلات " الذي ينقل التمثيلات الدلالية للجمل[7] إلى تمثيلات تركيبية سطحية،دون المرور بالمرحلة الوسيطة المتمثلة في بنية عميقة تركيبية،كما يوضح الباحث ذلك في الصورة العامة التالية:

(6)

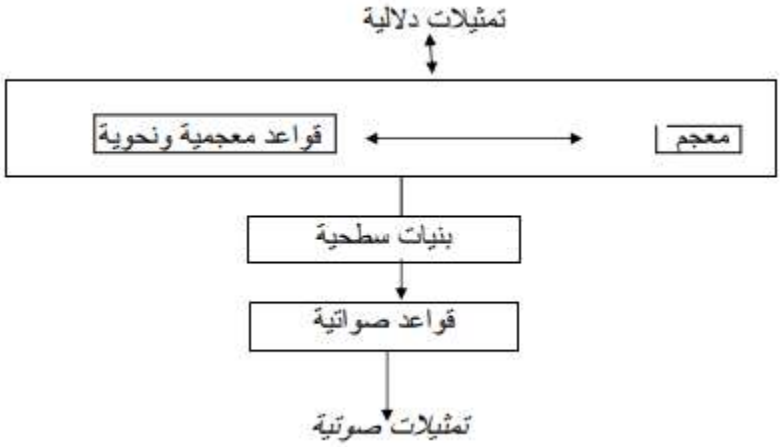

3. تمثيلات دلالية أم تمثيل واحد:

تعتمد الدلالة التوليدية على الربط بين معاني الجمل وصورها، بحيث يتم ذلك دون وساطة مستوى البنية العميقة التركيبية، في حين ظلت النظرية المعيار الموسعة محافظة على مستوى البنية العميقة. وافترضت أنّ التأويل الدلالي يجب أن ينطبق على أكثر من سامة مركبية في الاشتقاق التركيبي للجملة، وذلك حين تبيّن أن بعض المعلومات الدلالية خصوصا العلاقات المحورية .توجد في مستوى البنية العميقة، بينما البعض الآخر كالتبئير والاقتضاء والإحالة المشتركة وعلاقات الأحياز بين العناصر المنطقية مثل الأسوار والنفي يوجد في البنية السطحية[8]، ومن ثمة فإما أن تدمج المعلومات الدلالية المشتقة من هذه السامات المركبية المختلفة في تمثيل دلالي واحد بكيفية من الكيفيات، وإما أن يقوم التمثيل الدلالي للجملة على عدد من الإجراءات المنفصلة.

ويؤكد الباحث أنّ جاكندوف (1972)يتبنى الاختيار الثاني وقسم الظواهر الدلالية إلى أربع مجموعات مستقلة، حيث تتضمن بنيتين سليمتين: البنية السليمة الأولى:وهي مرتبطة ببنية الدالات، والمتمثلة في العلاقات الجملية التي تقيمها الأفعال، وتتضمن مفاهيم مثل المنفذية والحركة والاتجاه (جاكندوف 1972ص3)، فتشكل بنية الدالات، من بين مظاهر التمثيل الدلالي، المظهر الأكثر ارتباطا بالبنية التركيبية، لتكون الأفعال دالات دلالية لمتغير أو أكثر، فتقدم قراءاتُ المركبات الاسمية قيما لهذه المتغيرات، فيوافق كل فعل في البنية العميقة للجملة دالة في التمثيل الدلالي.

كما أشار الباحث إلى أن علاقات الإدماج التي تقيمها الدالات في التمثيل الدلالي تعكس علاقات الإدماج التي تقيمها الأفعال في البنية العميقة. كما استدل الباحث في هذا السياق برأي جاكندوف (1972) الذي يعتبر أنه يتم تحليل الأفعال بصفة جزئية إلى حالات دلالية فرعية مثل الجعل causeوالاتجاه... للحصول على بنية دالّات داخلية للتمثيل الدلالي للفعل(جاكندوف 197، ص14-15)، ويمكّن هذا التحليل من ربط نسق العلاقات المحورية بالبنية العميقة. وبين الباحث – في هذا السياق أيضا– أنّ الفعل في الجملة هو الذي يحدد هذا الترابط بين الأدوار المحورية والبنية العميقة، لذلك يجب أن يظهر ذلك في مدخله المعجمي كما يلي:

(7)

$$\begin{pmatrix} \text{خصائص صواتية} \\ \text{خصائص تركيبية} \\ \text{خصائص دلالية} \end{pmatrix}$$

فمن هذه المعطيات – إذا– يمكن القول:

- إنّ الخصائص الدلالية كما سبق الذكر، دالات دلالية مثل الجعل والتحول؛ فدالة الجعل تأخذ موضوعين: **فردا وحدثا**، ومعناها أنّ الفرد يجعل الحدث، أما دالّة التحول فتأخذ ثلاثة موضوعات: **فرادا وحالة أولية و حالة نهائية**.

يشير الباحث إلى أنّ العلاقات المحورية التي بلورها كروبر (1976) تتحدد دون افتراض ما أسماه المستوى المقولي قبل المعجمي وذلك على أساس هذه الدالات الدلالية الفرعية، فيكون **المنفذ** موضوع "جعل" الذي يمثل الفرد، ويكون **المحور** موضوع تحول الذي يمثل الفرد، أما **المسار** و**الهدف** فهما موضوعا " تحول "اللذان يمثلان تباعا الحالة الأولية والحالة النهائية، ويحدد دور المكان عن طريق دالة إضافية وهي " وجد " التي تأخذ فردا (وهو المحور) وحالة (هي المكان) ومثل الباحث لهذا التحليل بالفعل " أخذ "

(8)

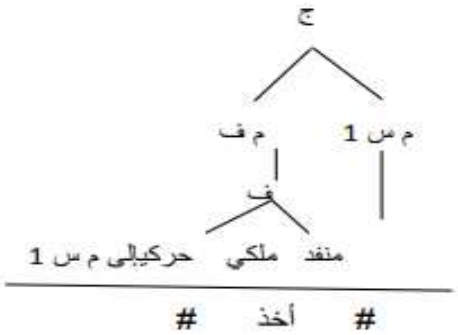

يمثل الخط الأفقي كل العناصر التي تدمج بالضرورة في الفعل أي السياق المتزامن مع الفعل، بحيث يعتبر الفاعل المركب الاسمي في السياق المحيطي، ففي يمين الجزء المعجم باعتباره فعلا، ويعامل موضوع المركب الحرفي– المشترك في الإحالة مع الفاعل– باعتباره مدمجا. ومثل الباحث للمدخل المعجمي للفعل " أعطى " كما يلي:

(9)

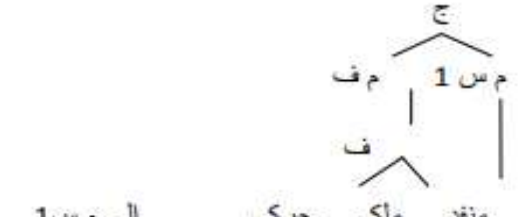

في المثال الثاني للفعل "أعطى" يؤكد الباحث أنه إذا لم يظهر أي مركب إسمي في السياق المحيطي في يمين الفعل، فسيكون الفاعل محورا كما في حال "ذهب"والذي لا يخضع أيضا لشرط الإحالة المشتركة[9].

يوضح الباحث غاليم أن هناك ترابطا بين قرائن السمة التفريعية وقرائن التمثيل الدلالي. وذلك بصفة تسمح باشتقاق الدالات الدلالية من العلاقات النحوية، هذا ما يسهل عمل قواعد الإ سقاط التي تربط البنية العميقة ببنية الدالات. ومن ثم عزز الباحث بمثال توضيحي وهو

"فتح زيد الباب" التي تفيد أن "زيد" هو م س1، و"الباب" باعتباره س2 في سمة التفريع المقولي، لتعمل قاعدة الإسقاط على تعويض م س1 و م س2 بتأويل "زيد" و"الباب" في تأويل الدالة الدلالية "فتح" للوصول إلى بناء بنية الدالّات للجملة التالية:

(10)

جعل (زيد، [تحول حالة فيزيائية] (الباب، غير مفتوح، مفتوح))

أما البنية السليمة الثانية، فتتعلق ببنية الموجه (modal structure)والتي يشترط موافقة الجملة لأوضاع العالم الواقعي، ويدخل جاكندوف(1972) بعض الخصائص الدلالية في هذه البنية مثل أحياز النفي و الأسوار، كما أدخل القضايا التي لها علاقة بالإحالة مثل: العموم والخصوص في المركبات الاسمية، وكذلك الانغلاق الإحالي والقوة الإنجازية. ومن الخصائص التي تتضمنها هذه السلّيمة الثانية جدول الإحالة المشتركة(Table of coreference) والذي يعيّن وجود إحالة مشتركة بين مركبين اسميين في الجملة أو عدم وجودها. أما الجزء الأخير من التمثيل الدلالي فيتعلق حسب الباحث بالبؤرة والاقتضاء، بمعنى أن فيه تميز المعلومات الجديدة من المعلومات القديمة؛ فالمقصود بالبؤرة في تصور الباحث هو أنّ المعلومات الجملية يفترض المتكلم أنها غير مشتركة بينه وبين السامع .

أما الاقتضاء فيعني أنّ المعلومات الجملية يفترض المتكلم أنها مشتركة بينه وبين السامع[10]

يعرض الباحث في هذا السياق أيضا رأيا آخر، إذ يفترض أنّ التمثيل الدلالي الواحد، والذي يتبناه "تشومسكي"(1975)[11]، والمتعلق بالاختيار الأول[12]، والذي يعتبر أن البنية السطحية وحدها تؤول دلاليا وأن البنيات السطحية معنية بنظرية الآثار والتي تحدد المواقع التي انتقلت منها المكونات عن طريق العمليات التحويلية[13]

مما سبق، يبدو أنّ الباحث أكد انتقال تصور الترابط بين الدلالة والتراكيب، من تأويل البنيات العميقة وحدها كما عند كاتز وبوسطل (1964) وكاتز (1972)إلى تأويل البنيات العميقة والسطحية معا، كما عند شومسكي (1972) وجاكندوف

(1972) ثم إلى تأو يل البنيات السطحية وحدها كما عند شومسكي (1975) إضافة إلى الدلالة التوليدية التي افترضت، كما رأينا، أن التمثيل الدلالي بنية تحتية تنقلها قواعد تحويلية إلى بنيات سطحية، وألغت مستوى البنية العميقة التركيبية[14].

3. مستوى الصورة المنطقية.

يبيّن الباحث(محمد غاليم) أنّ شومسكي(1976) أضاف مستوى تمثيليا آخر للتمثيلات الدلالية، وهو الصورة المنطقية، وهو مستوى يتعلق بمظاهر التمثيل الدلالي التي يحددها النحو[15] فتنتج هذه التمثيلات للصورة المنطقية عند انطباق مجموعة من قواعد التأويل الدلالي على البنيات السطحية أو القبل سطحية shallow sructures

وإذا كانت نظرية الآثار تسمح بتسجيل العلاقات المحورية في البنية السطحية فإنها تصبح متضمنةً كلّ العلاقات النحويةِ الواردةِ في التأويل الدلالي، ويمثل الباحث لذلك بالعلاقات المحورية، والعائد، وعلاقة الإسناد، والبؤرة،والقوة الإنجازية، والاقتضاء الدلالي ..إلخ.

ومن ثمة توحيد نظرية التأويل الدلالي بناء على مبدأ: "البنيات السطحية تحدد الصورة المنطقية"[16]، ويتخذ النحو الصورة العامة التالية[17]:

(11)

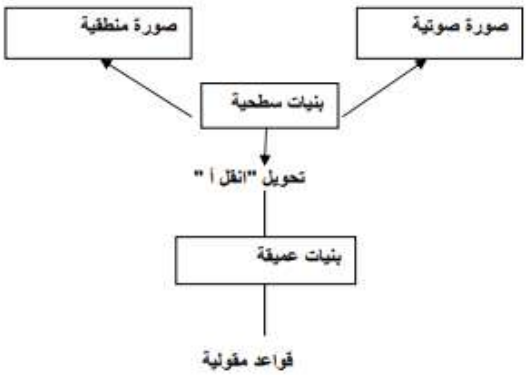

يبين الباحث أنّ تصور شومسكي تبعه تصوّر ماي(1977) الذي بيّن فرضية مفادها أن الصورة المنطقية توجد داخل النحو باعتبارها مستوى تمثيليا يتوسط بين نظرية الصورة اللغوية وبين نظرية تأويلها، أي مساهمة النحو في المعنى، وقد ذكر الباحث أنه يتم اشتقاق تمثيلات الصورة المنطقية عن طريق ما سماه انطباق بعض القواعد تعدّ البنيات السطحية دخلا لها، كما أنّ الانتقال من البنية العميقة إلى البنية السطحية يتم بطرقة تحويلية، فإن الانتقال من البنية السطحية إلى الصورة المنطقية يكون تحويليا أيضا.

وفي هذا السياق يشير الباحث إلى بعض القواعد من قبيل: قاعدة الإلحاق عند شومسكي و قاعدة "صعود السور"، بالإضافة إلى مفهوم الحيز(حسب ماي1977)، وهو مجموع العجر التي تتحكم فيها أ مكونيا في الصورة المنطقية. ثم مفهوم التحكم الكوني-c) (command وهو مفهوم شجري يعود إلى رينهارت1976، وهو الذي يضبط العلاقات بين العائد وسابقه والعلاقات بين المتغير المربوط وسوره.

نستنتج مم سبقت الإشارة إليه أنّ تشومسكي – في إطار التعديلات التي عرفتها النماذج التوليدية التحويلية – أضاف مستوى آخر إلى التمثيلات الدلالية وهو ما سماه الصورة المنطقية، وهو ما يمكن اعتباره خطوة أخرى للاستدلال على التوافق بين التركيب والدلالة.

4. التصور القالبي

يؤكد الباحث أنّ التصور القالبي جاء نتيجة للتطورات التي حصلت في تصور الأنحاء التوليدية، وخاصة منذ أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، بحيث أمكن أن تطرح قضايا التوافق بين الدلالة والتركيب بشكل أكثر تقدما، وذلك لأن هذه القضايا تعد جزءا من القدرة النحوية، وهذه الأخيرة هي قالب معرفي خاص مستقل ومتفاعل مع قوالب معرفية أخرى يشتمل في بيئته الداخلية على ماله علاقة بتمثيلات الصورة والمعنى والربط أو الموافقة بينهما. ومن النظريات التي تتبنى صيغة من صيغ هذا التصور نظرية الدلالة التصورية.

ويمكن اعتبار التصور القالبي- في رأي الباحث – نسقا تتفاعل داخله نظريات فرعية مستقلة عن بعضها جزئيا، كل واحدة منها تملك تنظيما مجردا ومبادئ خاصة وتسمى قالبا(module)، كالنظرية المحورية ونظريات الربط والعمل والإعراب(...)

والتصور القالبي – كما بين الباحث- له ارتباط بتطوراتٍ حصلت في حقول معرفية علمية أخرى أهمها حقل الذكاء الاصطناعي.

إن القالبية، باعتبارها تخصيصا لصورة النحو،تعني الانتقال من تفسيرٍ نحويٍّ أحادي إلى تفسير نحوي قالبي يستخدم عددا من أنماط المبادئ وأنساق القواعد التي تنطبق على مستويات مختلفة، ومن هذا التصور يرى الباحث أنّ من الممكن النظر في المعرفة اللغوية على أنّها تشكلّ في الذهن نسقا محددا بشكل ذاتي، وليس باعتبارها نتيجة آلية للتعلّم والنموّ. كما حدد في هذا المحور أيضا بعض أسس التصور القالبي النفسية المعرفية[18]

لقد أكد الباحث أن من بين دلالات التصور القالبي أن وقائع اللغة ومعطياتها تتصفان بالتعقيد والتنافر، والقالبية لها أبعاد نَمْذَجيّة تهم معالجة ظواهر اللغات الطبيعية.

- **استنتاج:**

نلاحظ- انطلاقا مما سبق – أنّ التصور القالبي يعدّ مرحلة متقدمة في النحو التوليدي التحويلي، إذ يرى أن الذهن البشري يتضمن مجموعة من القدرات الحسابية، وكل منها يختص بجانب من الجوانب أو بنوع من العمليات، وهذا ما يسميه فودور (1983) حسب الباحث " قالبية الذهن" وسماه شومسكي (1975) تقسيم الذهن إلى "أعضاء ذهنية" ويشمل ثلاث صور وهي:

- البنية الصواتية

- والبنية المركبية
- ثم البنية التصورية (المعنى).

وفهم اللغة وإدراكها يقوم – في تصور الباحث – على ترابط هذه القوالب.

ودعا الباحث (غاليم1999) إلى ضرورة وجود مكون آخر مستقل وهو ما سماه " قواعد التوافق" ويعدّ هذا المكون تعبيرا صوريا – داخل النحو– عما تقوم به القوالب الوجيهية، فتجمع هذه القواعد بين القوالب الفرعية الثلاثة في صورة علاقات صورية أو قيود متبادلة، وليس في صورة علاقات اشتقاقية تَعكِس ترتيبا زمنيا في التحليل[19]

- **خلاصة:**

إجمالا، حاول الدكتور محمد غاليم " المعنى والتوافق مبادئ لتأصيل البحث الدلالي العربي " (في الفصل السابع والثامن تحديدا) أن يستدل على التوافق بين التركيب والدلالة انطلاقا من تتبع الأنحاء التوليدية التحويلية، وبين الدور المهمّ للدلالة داخل النحو التوليدي التحويلي، ليخلص في الأخير إلى فكرة تكامل التركيب والدلالة وصعوبة الفصل بينهما في دراسة اللغات الطبيعية، ويتجلى ذلك بالتحديد في "التصور القالبي"، وما قبله من نماذج توليدية، داخل هذا التوجه اللساني. كما أكد على ضرورة إضافة مكون " قواعد التوافق " إلى جانب البنية الصواتية، والبنية التركيبية، ثم البنية التصورية.

الهوامش:

[1] – انظر: غاليم 1999، ص 356.

[2] – ينظر: الفاسي الفهري عبد القادر (1997)

[3] – ينظر: الفاسي الفهري عبد القادر (1990)

[4] – ينظر: كروبر (1976) فيلمور (1975) ص 23–25، وأندرسن (1975) ص 23.

[5] – يحيل الباحث في هذا السياق على عمل اندرسون (1975) ص 23–24

[6] – يحيل الباحث في هذا السياق على عمل الفاسي الفهري 1985، ج1، ص71.

[7] – أي صورها المنطقية التي تتخذ صور سامات مركبية، وليس صور مسارات مضمومة كما في النظرية المعيار.

[8] – يشير الباحث " غاليم 1999 إلى أنّ هذا الموقف تبناه تشومسكي (1972)

[9] – يحيل الباحث في هذه الفكرة على عمل كروبر(1976) ص 39–41

[10] – يحيل الباحث هنا على عمل جاكندوف (1972)، ص 16–17.

[11] – النظرية المعيار الموسعة/ المراجعة (1975)

[12] – انظر الفصل السابع من كتاب المعنى والتوافق.

[13] – للمزيد من التفصيل، انظر غاليم 1999، ص 374–375

[14] – انظر غاليم (1999) ص 375

[15] – يشير الباحث إلى أنّ أي صورة منطقية تشمل كل سمة في بنية الجملة أ تدخل مباشرة في التأويل الدلالي للجمل ب. محيلا على عمل تشومسكي 1977، ص 208.

[16] – يحيل الباحث على عمل تشومسكي 1977، ص 243.

[17] – يحيل الباحث هذا التمثيل إلى الفاسي الفهري 1990، ص21–22.

[18] – انظر غاليم 1999، ص 39.

[19] – انظر غاليم، 1999، ص 430.